قضايا الجزائريين التعليمية في مداولات المجالس العامة بالجزائر ما بين 1945 –1954*

د. بليل محمد، جامعة تيارت

مقدمة:

لقد تتبعنا العديد من جلسات مداولات المجالس العامة، المرتبطة بالشأن التعليمي، فوجدنا كما هائلا من التدخلات، والتقارير المرفوعة من اللجان المختصة بالتعليم الفرنسي بالجزائر، إضافة إلى العرض الذي كان يقوم به عميد التعليم ومفتش أكاديمية العمالات الثلاثة بإلقائه أمام أعضاء المجالس العامة[1]، والجمعية الجزائرية إضافة لما كان يدور بالمجالس المتربولية، حول مناقشة الأوضاع التعليمية بالجزائر.

باعتبار أن هذه المؤسسة الجهوية كانت نظريا تمثل الجزائريين والأوربيين على السواء، انطلاقا من انتخابات يشارك فيها كل سكان المستعمرة الفرنسية في الجزائر ، وفق إطار ديمقراطية فرض إرادة الغالب على المغلوب واقعيا منذ مرسوم سبتمبر1875الذي أنشأت بموجبه هذه المجالس على النمط الفرنسي مع بعض الاستثناءات التي كانت تخص انتخاب الجزائريين في إطار المنظومة الانتخابية الخاصة بالجزائريين، بتواجد تمثيل قوي للأقلية الأوربية مقابل تمثيل محدود للأغلبية المسلمة، وكانت هذه المجالس تناقش العديد من مشاكل الجزائريين، ويتدخل العديد من أعضائها المسلمين في طرح انشغالات السكان الجزائريين، وكانت مشاكل التعليم تثار بشكل حساس من قبل المتدخلين في جلسات المداولات، نظرا للسياسة الاستعمارية المتبعة في هذا القطاع؛ وتحفظها على فتح أبواب مدارسها بشكل متساوي بين الجزائريين والأوربيين.

لذلك سنحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة تخص هذا الموضوع، ومنها: كيف تطور التعليم في هذه الفترة بالمستعمرة؟ وما هي السياسة الفرنسية المتبعة في المجال التعليمي؟ وما هي أبرز تدخلات أعضاء المجالس العامة في طرح المشاكل واقتراح الحلول للمسألة التعليمية المتعلقة بالسكان الجزائريين؟ بالإضافة إلى ذلك سوف نتناول مواقف الإدارة الاستعمارية من هذه القضايا المطروحة بمؤسستها الاستعمارية على المستوى الجهوي.

1 - تطور التعليم الفرنسي في الجزائر بعد 1945:

لقد اهتمت الحكومة الفرنسية بتعليم الأهالي منذ مدة في إطار نظريتها الداعية إلى إدماج المسلمين ضمن الثقافة الفرنسية، وقامت بطرح المشاريع المختلفة، لكنها كانت تصطدم باللوبي الاستيطاني الذي كان يعرقل التعليم للأهالي من خلال مجالسه المنتخبة التي يسيطر عليها الأوربيون إضافة إلى نقص الإمكانات المالية والمادية.

تطلب ذلك بذل بعض المجهود لتطوير تعليم الأهالي المسلمين حسب الإمكانيات والظروف المتاحة من خلال البرنامج الإصلاحي الخاص لتطوير التعليم، وحسب العديد من الدارسات، فأن التعليم الفرنسي عرف قفزة نوعية بعد **الحرب العالمية الثانية**، حيث تقاربت الأرقام والمؤشرات التي وردت في العديد من التقارير الحكومية[2] ولدى العديد من الباحثين المختصين[3].

فحسب العديد من الدراسات السابقة الذكر، فإن سنة 1944 عرفت الانطلاقة الحقيقية للبرنامج العام للإصلاحات في مجال التعليم، حيث ازداد عدد الأقسام سنة 1946 إلى 931 وحدة بزيادة 131 وحدة، فعمالة الجزائر، أحصيت بها 232 قسم أكثر مما كان في سنة 1944 أما بعمالة قسنطينة فارتفع العدد إلى 327 قسم وبعمالة وهران إلى 278، أما عدد التلاميذ فارتفع هو بدوره من 110.686 إلى 175.601[4].

ومقارنة ما بين الإحصائيات الواردة لدى المجالس العامة، خلال مناقشتها لموضوع التعليم وبين الوثائق الرسمية الأخرى المنشورة، فنجد عدد التلاميذ المسلمين يزداد ببطء عكس التلاميذ الأوروبيين؛ ذلك ما ورد في إحدى الوثائق المنشورة ضمن السلسلة الوثائقية الخاصة بزيارة رئيس الفرنسي أوربول إلى الجزائر بتطرقها إلى بعض الإحصائيات حول تطور هذا التعليم كالآتي[5]:

- مدارس تحضيرية بها 22661 تلميذ فرنسي مسلم وغير مسلم
- مدارس ابتدائية بها 309041
- ثانوية وكوليجات 25000
- جامعة الجزائر: 4518 طالب فرنسي مسلم وغير مسلم

وكان مدراء ومفتشو أكاديميات التعليم، يقومون بعرض حوصلة عن التطور التعليم في الجزائر ويقدمون جداول عن الأقسام ونوع التلاميذ الموجودين في مقاطعاتهم الإدارية، حيث قدم مفتش أكاديمية التعليم بوهران المزيد من الإيضاحات حول عدد التلاميذ والأقسام الموجودة، وللإجابة على استفسارات أعضاء المجالس العامة، المنشغلين بموضوع التعليم وقال: "إن الجداول الإحصائية المقدمة لكم، تنطق بنفسها عن وجود أماكن للدراسة بدليل تطور عدد التلاميذ الثانويين..."[6].

فعمالة الجزائر ناقش مجلسها العام، هذا الموضوع المرتبط بتطور التعليم الفرنسي، وقدمت اللجنة المختصة جداول خاصة بتطور عدد التلاميذ والطلبة موضحة بعض النقائص الموجودة، بسبب الارتفاع السكاني الذي بات يهدد المنظومة المدرسية في الجزائر[7]، وإذا ما رجعنا إلى تطور عدد التلاميذ، فإننا نأخذ نموذج عمالة وهران[8] التي تدخل مقرر التربية والتعليم فيها، السيد: **بن خلفة** العضو المسلم مقدما الإحصائيات حول التعليم أمام الحاكم العام، السيد ليونارد Léonard ومفتش أكاديمية التعليم كالآتي:

إحصائيات خاصة بالتعليم الدرجة الأولى: كان العدد في 5 نوفمبر 1950، 124065، تلميذ وتلميذة وارتفع حاليا(1951)إلى 130565، بزيادة 6500 تلميذ في 3620 قسم وتطرق لواقع التعليم بمدينة وهران التي

بها 32500 تلميذ و800 قسم منها 80 قسم تزاول التعليم النصف الوقتي وقارنها بدوائر من نفس العمالة كتلمسان وسيدي بلعباس ومعسكر ومستغانم في آخر تقريره إلى المشاريع المستقبلية.

إن هذا التطور الحاصل في التعليم بالجزائر من خلال العديد من الوثائق الرسمية، يجعلنا نكتشف تركيزها على أهمية التعليم الفرنسي لدى المسلمين وضرورة إدماجهم في المنظومة الثقافية الفرنسية وإلغاء النظام التمييزي بين التعليم عند الأوروبيين المصنف "أ" وعند المسلمين المصنف "ب" حسب ما تطرق له المؤرخ الفرنسي أجرون Agéran [9]، بأن إدماج هذا التعليم أصبح واقعيا منذ سنة 1949، بأن تطور التعليم ثلاثة مرات في العشرية ما بين 1943 -1952، في جميع أطوار التعليم، خاصة التعليم العالي الذي بقي حكرا على الأوروبيين، نظرا للفرق الشاسع للناجحين في شهادة البكالوريا ما بين التلاميذ المسلمين والأوربيين.

ورغم هذه الجهود التي حاولت الوثائق الرسمية من إحصائيات وتدخلات مسؤولي التعليم والتربية لدى المجالس العامة وتشير تقارير لجان العمالات الخاصة بالموضوع، فإن التعليم يبقى ضعيفا في نظرنا من خلال هذه الدراسات نفسها، إذا ما قارنا عدد التلاميذ المسلمين بنظرائهم الأوروبيين فإننا نجد تلميذ أوروبي يقابله سبعة تلاميذ مسلمين بمعنى آخر ، فإنه في أحسن الأحوال حسب ما تطرق لها الباحث الفرنسي **ستورا** Stora[10]، فإن عدد التلاميذ ارتفع ما بين سنتي 1945 -1954 من 11٪ إلى 18٪ . ولهذا الأمر سعت المجالس المنتخبة من خلال الجمعية الجزائرية والمجالس الجهوية والبلدية إلى وضع إطار لخريطة مدرسية واضحة، تحدد برنامجا يتناسب مع حجم زيادة السكان الجزائريين .

2 - الخريطة المدرسية الفرنسية المقترحة في الجزائر بين 1945 -1954:

كانت السياسة التعليمية تدار من قبل الحكومة الفرنسية من خلال تشريعات مجالسها المنتخبة، حيث وصل العديد من منتخبي المجالس العامة إلى قمة هذه المجالس وطرحوا مشاكل الجزائر التعليمية، وساهموا في إعداد الخرائط المدرسية الخاصة بالتعليم في الجزائر. وبعد أن صادق البرلمان الفرنسي على مشروع القانون الخاص في الجزائر أصبحت مسألة إعداد الخريطة المدرسية من قبل الجمعية الجزائرية، بالتنسيق مع المجالس العامة الجزائرية

وسبق أن طرحت لجنة الإصلاحات الإسلامية عدّة مشاريع لتطوير التعليم منذ سنة 1944 من خلال مرسوم 27 نوفمبر 1944 الذي يقضي بفتح 20 ألف قسم على امتداد 20 سنة[11] ويسمح هذا المشروع نظريا، بتمدرس مليون تلميذ مسلم حينها يلغي التمييز المدرسي مثل ما سبق لإشارة إليه، وفي سنة 1946 ثم طرح المخطط الثلاثي الذي يقضي بتحسين أطوار التعليم والذي لم يطبق إلا في حدود سنة 1950.

والمعروف أن نواب الجمعية الجزائرية كانوا يناقشون موضوع التعليم بالاعتماد على تقارير المجالس العامة المرسلة إلى المحاكم العام وتقارير وزير تربية الوطنية، الذي يعتمد هو الآخر على مراسلات مفتشي أكاديميات العمالات الثلاثة وعميد جامعة الجزائر.

والهدف من إعداد الخريطة المدرسية تحضير جيد للدخول المدرسي، ولكن في أغلب الأحوال كانت هذه الخريطة المدرسية تنتقد من قبل نواب الجمعية الجزائرية أمثال بن شنتوف و"لموان"lemoine اللذان أقرا بفشل المخطط الثلاثي[12]، وعدم نجاع الخريطة المدرسية لسنة 1951 التي لم تلب مطالب الأطفال المسلمين، وانتقد نواب الجمعية الجزائرية أعضاء المجالس العامة في تهاونهم في عدم قدرتهم على دراسة موضوع الخريطة المدرسية بشكل جيد. وخلال المخطط الرباعي الخاص بتدعيم الإنجازات المدرسية، ناقشت المؤسسات الخاصة بهذا الموضوع من مجالس منتخبة ولجان برلمانيه بعثت من قبل المتربول، لدراسة أوضاع التعليم بالجزائر وطرحت عدة مشاريع ما بين سنتي 1953 -1956، ودعت إلى ضرورة مواصلة الإنجازات السابقة على مستوى المخطط التعليمي في مجال بناء الأقسام كالآتي[13]: إنجاز 600 قسم وعدد 300 ألف تلميذ سنة 1953 إنجاز 600 قسم وعدد 300 ألف تلميذ سنة 1954.

ولهذه الغاية وضعت تقارير بمجلس عام للجزائر[14]، في جداول خاصة تطور التعليم بمختلف أطواره في جلسات عديدة لإبراز دور المجالس العامة في مجال التعليم، وقد عثرنا على ملف خاص بالخريطة المدرسية عند قيامنا بمسح علب الأرشيف فيما وراء البحر، سنحاول أن تقتصر في دراستنا على الخريطة المدرسية لسنة 1954، حتى نستطيع أن نشخص محاولات المجالس المنتخبة في تحسين معالم سياسية الفرنسية، ففي تقرير **للجمعية الجزائرية، رقم 26،** تم شرح الخريطة المدرسية، و بعد إطلاعها على المعطيات العامة لتطور التعليم في الجزائر، خاصة ما تعلق منها بالجانب المالي الخاص بالبناءات وتحديد الإطار البشري للتعليم تمّ التطرق للنقاط الآتية[15]:

- تحديد الحاجيات الضرورية المسلمين
- تحديد الاحتياجات المالية
- دراسة الحلول الممكنة لتنفيذ جيد للبرامج التعليمية في المدن والأرياف
- الاعتماد على **جهود المجالس العامة** في تنفيذ برامج بناء الأقسام وتوفير القطع الأرضية لها.

وتم تحديد أهم خصائص الخريطة المدرسية من خلال برنامج المقترح لسنتي 1953 -1954 في بناء الأقسام كالآتي[16]:

- عمالة الجزائر بناء 142 قسم و91 مسكن
- عمالة وهران بناء 158 قسم و107 مسكن
- عمالة قسنطينة بناء 239 قسم و 156 مسكن

من خلال هذه الإحصائيات يتأكد لدينا اهتمام نواب الجمعية الجزائرية بالخريطة المدرسية والتعليم عموما، مركزين على تدعيم أعضاء المجالس العامة لهم، وكان لتقرير اللجنة الخاصة بالخريطة المدرسية السيد لوهيروLehuraux [17] صدى واسع، نظرا للمعطيات المقدمة عن الموضوع ومطالبته بضرورة بناء 12 ألف قسم

و800 مسكن وتوفير مبلغ 2.500.000ف من مجموع المصاريف الخاصة بالمخطط الرباعي المقدرة ب50 مليار، من أجل تحدي النمو الديمغرافي المتزايد وتوفير المقاعد الدراسية للأطفال المسلمين الجزائريين.

ونعتقد من جهتنا أن المجالس المنتخبة قد أولت اهتماما بموضوع التعليم وقد تمثل في العديد من المداولات لجميع المجالس الجهوية والبلدية ؛بطلب احتياجاتها من الجمعية الجزائرية.

وقد تطرق **أعضاء المجالس العامة** بإسهاب لمشاكل قطاع التعليم في الجزائر ونقائصه ومطالبة الحكومة والمسؤولين في قطاع التعليم[18]، من وزير التربية الوطنية ومفتشي أكاديميات العمالات الثلاثة وعميد جامعة الجزائر بضرورة الاهتمام بهذا القطاع.

ذلك ما سوف نتطرق له في العنصر المقبل المتعلق بتدخلات أعضاء المجالس العامة حول مشاكل قطاع التعليم والحلول المقترحة لعلاجها.

3 - تدخلات أعضاء المجالس العامة في طرح مشاكل التعليم لدى المسلمين ما بين 1945 -1954:

من بين المسائل الكبرى التي كانت تطرح في مداولات المجالس العامة قضايا التعليم الخاصة بالسكان المسلمين. وبعد مرور أكثر من قرن على الاحتلال الفرنسي للجزائر، فشلت السياسة الفرنسية في تحقيق مقولة نقل المظاهر الحضارية للسكان المسلمين حسب ما أوردة جريدة الإتحاد الديمقراطي، **لاروبوبليك ألجيريان** في إحدى مقالاتها للصحفي أحمد ابن زادي[19]، أن الكذب لا بثمن ردا على أكاذيب إحدى الجرائد اليمينية المعروفة **بجورنال دالجي** مفندة أكذوبة فرنسا حول **الرسالة التعليمية لفرنسا**، بأنها غير حقيقية، وأيضا المشاكل التي بات يتخبط فيها قطاع التعليم من خلال الإحصائيات الرسمية نفسها التي تقول بوجود 1.700.000 طفل مسلم غير متمدرس، وكذلك مشكلة اكتظاظ الأقسام ونقص المعلمين وغير ما من المشاكل الأخرى التي طرحها ممثلو السكان على المستوى الجهوي حيث سنحاول تتبع تدخلاتهم خلال فترتين زمنيتين وهما[20]: فترة 1947 - 1950، وفترة 1951 - 1954.

أ - تدخلات أعضاء المجالس العامة فيما بينها 1947 -1950:

لقد رفعت بعض اللجان الخاصة بدراسة أوضاع التعليم في الجزائر تقاريرها إلى الهيئات التنفيذية بالجزائر وباريس إلى الجمعية الجزائرية[21]، باعتبارها برلمانا محليا يناقش جميع قضايا الجزائريين، وكانت أهم مشكلة أثارت انتباه هذه اللجان، مشكلة الأمية وكيفية محاربتها خاصة مع التزايد السكاني الملحوظ، حيث ظلت مشاكل التعليم تطرح على مستوى المجالس المنتخبة منذ سنة 1947، بسبب عدة عراقيل كانت تواجه تمدرس الأطفال المسلمين.

ولهذه الغاية سوف نتطرق لأهم المشاكل التي طرحها ممثلو السكان على المستوى الجهوي للعمالات الثلاثة الجزائرية، وسنحاول أن نركز على المشاكل المشتركة بينهم. وحسب العديد من تدخلات أعضاء المجالس العامة الثلاثة، يمكننا أن نلخص فيها أهم المشاكل التي طرحت على النقاش ومنها:

- **مشكلة نقص المعلمين في معظم العمالات** بدرجات متفاوتة، فبعمالة الجزائر[22] نوقش الموضوع بإسهاب وطرح العديد من الأعضاء هذا المشكل خاصة بمنطقة "تيزي وزو"، حيث تدخل كلا من النائبين المسلمين آيت علي، وعبد السلام، حول وجود أقسام بدون معلمين حيث يضطر العديد منهم إلى الذهاب إلى الجزائر وملیانة. أما بعمالة وهران فالمشكل قائم بالنسبة للعديد من أعضاء المجالس الذين اشتكوا من عدم وجود معلمين بالمناطق النائية، بتدخل النائبين مكي وعبد الهادي في هذا الموضوع[23].

- **مشكلة نقص الأقسام ومرافقها** ، حيث تعرض العديد من أعضاء المجالس إلى هذا المشكل، واعتبر بناء الأقسام جد بطيء في بعض المناطق ومنعدم في المناطق النائية حيث تدخل النائب المسلم عن حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بمجلس عمالة وهران، السيد صلاح موضحا وجود هذا المشكل بمجلس وهران معترفا بوجود نقائص بالمناطق الريفية[24]، أما **بمجلس عمالة الجزائر**[25] فقد تطرق المتدخلون إلى إهمال العمارات الخاصة بالتعليم وعدم ترميمها منذ أربعة سنوات ونقص المرافق الصحية للتلاميذ ، أما **بالعمالة قسنطينة**[26] فناقش مجلسها مرارا هذا المشكل القائم الخاص بانعدام المدارس العمومية بالمناطق النائية، فتدخل العديد من النواب أمثال بن العقون وطالب وبن جلول وغيرهم؛موضحين أن التعليم الحر بهذه المناطق قد استوعب بعض التلاميذ.

- **مشكل الأقسام المكتظة** وطبيعة التعليم التميزي بين المجموعتين، إضافة إلى عمل هذه الأقسام بنظام نصف الوقتي الدراسي، وفي هذا الصدد ناقش أعضاء المجالس العامة هذا الموضوع وأوله اهتماما بالغا، فبعمالة الجزائر اضطرت العديد من المدارس إلى تبني نظام النصف الوقتي كالجزائر والبليدة وتيزي وزو بسبب عدد التلاميذ المتزايد الذي وصل عددهم في سنة 1947إلى 46.740 تلميذ مسجل[27]، أما بعمالة وهران فالمشكل أكبر بالمناطق الريفية ذات الأغلبية المسلمة، باكتظاظ كبير حيث وصل عدد التلاميذ بالقسم الواحد ببلدية بني صاف إلى 70 تلميذ مما شكل عبئا ثقيلا إضافة لنقص المستوى التعليمي وعدم اندماج التلاميذ المسلمين في المنظومة المدرسية الفرنسية.

ونعتقد أن هذا المشكل مطروح منذ بداية الاحتلال، حيث لم تحاول السلطات المحلية علاج هذا المشكل وكانت تعرقل تمدرس الأطفال المسلمين وزاد عددهم في الحرب العالمية الثانية، بسبب قيام الأولياء المسلمين إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، حيث تدخل في جلسة أكتوبر 1949 العديد من المتدخلين أبرزهم السادة الأعضاء "خالد ابن علي" و"مكي" و"فلار" و "شيفان" موضحين بطيء فتح أقسام جديدة وقلة التعليم الثانوي الخاص بالتلاميذ المسلمين.

ونقلت التقارير المرسلة إلى وزير التربية والحاكم العام، تدخلات النواب المسلمين أمثال بن خلفة حول موضوع البناءات المدرسية التي لازالت حبيسة الإمكانيات المالية[28].

- **مشكلة قلة الاعتمادات المالية**:هذا المشكل طرحه أعضاء المجالس العامة على اللجان المالية لمجالسهم ، وطرحوا عليهم الأسئلة مستفسرين عن نقص الاعتمادات المالية لبناء المدارس حيث تدخل الموضوع بمجلس وهران[(29)] العديد من النواب أمثال "فلنوا Flinoi " وبن خلفة "وسي علي"، هذا الأخير الذي تدخل موضحا بأن

200 طفل مسلم لم يتمكنوا من التسجيل وأقصي 500 تلميذ في السنة الخامسة ليجدوا أنفسهم في الشارع وتطرق أيضا إلى نقص الإمكانيات المالية.

- **مشكلة الخدمات الاجتماعية للتلاميذ والمعلمين** فمعظم التلاميذ لم يحصلوا على منح مدرسية بسبب نقص الإمكانيات المالية وكذلك نقص سكنات المعلمين بالمناطق النائية، حيث يزداد هذه المشاكل حدة في الفترة الثانية لهذه الدراسة[30]، حيث تسبب هذه المشاكل في نقص التحاق المعلمين وعدم مواصلة التلاميذ لدروسهم.

لذلك تضح أمامنا صعوبة مناقشة موضوع التعليم في كامل العملات الجزائرية، نظرا لحجم هذه المشاكل التي باتت تهدد رسالة فرنسا الحضارية، حسب اعتقاد المشرع الفرنسي وعرقلة اللوبي الاستيطاني لإدماج الأطفال المسلمين في الحضارة الفرنسية، ومشكلة النمو الديمغرافي، فعدد الأطفال أصبح يتزايد بشكل ملحوظ أكثر ما هو موجود بفرنسا، وسبق لنا طرح أبرز المشاكل التي كانت تعيق تطور التعليم الفرنسي العمومي وأيضا عدم مواكبة السلطات المحلية خصوصيات الأطفال المسلمين في تعليم لغتهم، رغم أن القانون الخاص اعتبرها لغة رسمية ثانية بعد اللغة الفرنسية.

وسنحاول أن نستفسر في الفترة الثانية حول مداخلات أعضاء المجالس، من المشاكل التي ظلت عالقة رغم تحذيرات أعضاء المجالس العامة، من التمييز المطروح على الساحة التعليمية في الجزائر، وعدم المساواة في هذا القطاع بين الأطفال الأوروبيين والمسلمين.

ب - تدخلات أعضاء المجالس العامة في ما بين 1951و 1954:

لقد ارتفع عدد السكان في الجزائر بشكل كبير وازدادت حاجاته للتعليم، حسب ما وضحت الوثائق الإحصائية الرسمية نفسها ومختصون في الدراسات السكانية أمثال "ابريل" Breil الذي جاء في إحدى تقاريره[31]، بأن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المتمدرسين، وفي نظره فقد وصل عدد السكان المسلمين في سنة 1952 إلى 9.525.726 نسمة وغير المسلمين إلى 1042409نسمة.

وكذلك ورد في تقارير السلطات المحلية في نشرة الجزائر "نصف قرن" من خلال نماذج منها كالآتي[32]:

- فإذا كانت المدارس كثيرة في المدن والبلديات المختلطة فإنها قليلة بالمراكز البلدية الصغرى التابعة للبلديات الكاملة الصلاحيات لانخفاض مواردها المالية ، وقد شككت بعض التقارير في مدى تأثير التعليم الفرنسي على الأطفال المسلمين .

- يبحث سكان الأرياف عن فرص للتأقلم مع الحياة العامة للتعليم، فيقوم لأهالي بدفع أبنائهم نحو المدارس الفرنسية مثل ما ورد في تقرير الحاكم المدني السكاني.

- انتشار الأمية بقصر الشلالة حيث تجاوزت نسبة 97٪ في سكان الأرياف و الطفل لا يدخل المدرسة أبدا، إلا بعد السن السابعة.

- أما التعليم الحر فتبقى المدارس القرآنية ضعيفة من حيث البرامج والتأطير حسب تقرير بلدية سعيدة المختلطة.

حاولنا أن نقدم هذه النماذج لنوضح أن المشاكل السابقة، التي تم التطرق لها من قبل أعضاء المجالس العامة لا زالت مستمرة، وذلك ما سوف نتعرض له من خلال بعض نماذج المداخلات التي تعكس استمرار هذه المشاكل، بشكل أصبح يهدد المنظومة التعليمية الاستعمارية في الجزائر.

فالجهاز التنفيذي في الجزائر، كان يسعى لمواكبة هذه المشاكل ومناقشتها داخل جهازه التشريعي بالجمعية الجزائرية [33] من خلال البطاقات المدرسية ومعاينة المشاكل السابقة الذكر، كنقص المعلمين والسكنات واكتظاظ الأقسام والمشاكل البيداغوجية والاجتماعية للتلاميذ المسلمين.

ولهذه الغاية اجتمعت نقابة المعلمين بقيادة **علال سعدون**[34]، متطرقة لمختلف المشاكل التي كانت تعترض العملية التعليمية في هذه الفترة، بعمالة وهران بمدينة، في شهر جويلية 1953 بعين تموشنت، وأهم مشكلة تعرضت لها هي تمدرس الأطفال المسلمين ومقارنته بالتعليم المتربولي، وفي نفس السياق اجتمعت المجموعة الخاصة بدراسة مخططات البنية التحتية بإشراف عميد أكاديمية الجزائر السيد "قو"Gau بحضور "شكال دحو" وفارس " بمناقشة المشاكل المالية التي تفترض إنجاز المدارس. ومن أهم المشاكل التي تمّ مواصلة مناقشتها تمثلت في نقص الأقسام المعلمين، حيث أثرت هذه المشكلة على نقص تمدرس الأطفال المسلمين حيث طرحت نقابة المعلمين التي عقدت مؤتمرها بعين تموشنت إلى وجود 1700.000 طفل غير متمدرس مما يتطلب بناء 34000 قسم إضافية[35]. وقد واصلت المجالس العامة مناقشة هذا المشكل في العديد من جلساتها مصنفة مشاكل التعليم في هذه الفترة إلى[36]:

مشاكل التعليم العام: فعند متابعتنا لمداولات المجالس الثلاثة خلال سنوات 1952، 1953، 1954، لاحظنا تدخلات قوية لنواب أوروبيين ومسلمين في هذا الموضوع، فبمجلس عمالة وهران خلال مناقشات سنة 1952، تم توضح مشكل تطور التلاميذ في التعليم العام للعمالة **ونقص المعلمين** حسب وجهة نظر مسؤول التعليم، وفق الجدول، الذي يوضح توقعات الهيئة التنفيذية الاستعمارية لتطور العليم لعشرين سنة القبلة كالآتي[37]:

السنة	عدد الأقسام	عدد التلاميذ الجدد
1945	400	20.000
1948	500	25.000
1951	600	30.000
1956	800	40.000
1958	1000	50.000

1965	2500	125.000

المصدر: **C.Gdepar d'Oran, séance 16/10/1952 ,p120**

وهي مؤشرات لم تتحقق حسب تدخلات أعضاء مجلس وهران، ردا على مفتش أكاديمية وهران الذي قدم هذه الأرقام والمؤشرات لوضعية التعليم العام بالعمالة، وتدخل النائب بلعايد في جلسة مداولات لسنة 1953، موضحا مشاكل الهياكل القاعدية في العمالة وانعدامها في الأرياف.

وفي نفس الجلسة لاحظنا إجماع على مشكل **نقص الأقسام والمعلمين** حسب وجهات نظر المواطنين وجمعيات أولياء التلاميذ والنقابات التعليمية، وما لاحظناه أيضا في هذه التدخلات تباين مواقف أعضاء المجالس ما بين المسلمين والأوربيين حيث يوجد تمييز واضح في المدارس الأطفال المسلمين والأوروبيين.

وبعمالة قسنطينة تم التطرق لنفس هذه المشاكل التي باتت تعترض الأطفال المسلمين خاصة تدخل النائب "براكروك عبد القادر" مقرر للجنة التعليمية، مقدما الأوضاع العامة للتعليم العمومي في عمالة قسنطينة ونقص الإطار البشري وهياكل التعليم خاصة التعليم الثانوي[38].

- **مشكلة انتشار الأمية** وهي نتيجة للمشكل السابقة ، حيث تطرق العديد من النواب لها و مدى تأثيرها على اندماج الأطفال المسلمين في الثقافة الفرنسية ذلك ما أشار إليه مفتش الأكاديمية للجزائر[39]، ونشرت جريدة **روبوليك ألجريان** مقالا لها عن انتشار الأمية في الجزائر، حيث تطرقت لمختلف المشاكل التي بات يعاني منها الأطفال المسلمون وتناولت أيضا السياسة العدائية **للوبي الاستعماري المعادي لتعليم الجزائريين**[40].

- **مشكلة التعليم المهني والتقني**، حاول ممثلو المستوطنين التركيز في العديد من مداولاتهم على توجيه الأطفال المسلمين نحو هذا التعليم ، باعتباره يخدم مصالحهم الرأسمالية، بتكوين يد عاملة متخصصة تعمل عندهم، بأبخس الأثمان، ذلك ما تطرق له رئيس لجنة التعليم لمجلس عمالة وهران في تقريره عن تدهور أحوال التعليم المهني، الذي ينبغي للسلطات المحلية الاهتمام به والتركيز عليه لامتصاص أطفال المسلمين[41].

- **مشكلة المدارس الحرة** ، والتي ناقشها مجلس عمالة قسنطينة في العديد من جلساته، باعتبار أن التعليم بهذه العمالة الخاصة بالأطفال المسلمين قليلا ، إذا ما قورن بعمالتي وهران والجزائر، لذلك انتشرت المدارس الحرة خاصة التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين و التي قامت بتأسيس معهد ابن باديس للتعليم العالي لأكثر من 700 طالب في سنة 1954 بهدف تدارك النقائص في هذا المجال[42]، ونفس هذا السياق طالب أعضاء مجلس قسنطينة السلطات المحلية بإلزام مدراء المدارس بتدريس اللغة العربية بناءً على القانون الخاص من المادة 87 رقم 47 -1863 المؤرخة بتاريخ 20 سبتمبر 1947[43].

4 - الاقتراحات و الحلول المقدمة لعلاج مشاكل التعليم:

لقد بات مشكل التعليم، يهدد المنظومة التعليمية الاستعمارية ، بسبب نقص تكيف الأطفال المسلمين مع هذا التعليم خاصة مع تزايد مطالب ممثلي السكان الجزائريين الحكومة العامة بتوفير المرافق والامكانيات

الضرورية لدمج التلاميذ الجزائريين في المدرسة الفرنسية، ذلك ما ناقشه منتخبو المجالس العامة في مداولاتهم وحاولوا الضغط على الهيئة التنفيذية في الجزائر ورفعوا أصواتهم بالمجالس المنتخبة في المتربول لدى حكومة باريس الوصية على مستعمرتها في الجزائر .

أ- مناقشة المخطط المدرسي و عملية الإصلاح التعليمي:

إن المخطط المدرس الذي تم إثارته للمناقشة من قبل أعضاء المجالس العامة، الذي تم تطبيقه في عهد الحاكم العام"شاتينيو" تنفيذا لمرسوم 27 نوفمبر 1944، والذي قضى ببناء 20 ألف قسم وقبول مليون طفل مسلم، حسب تدخل النائب "فالار"vallar من مجلس وهران لمناقشة تطبيق هذا البرنامج بمشاركة نقابة المعلمين[44]، ولكن هذه الخطة حسب نفس المتحدث، قد فشلت بسبب النمو الديمغرافي ومشاكل أخرى، وتدخل في نفس الموضوع النائب"زنتاسي" موضحا أنه ينبغي توفير ما بين 16 إلى 18 مليار فرنك، بهدف توفير المقرات للتلاميذ وتدخل النائب دموري Demeré هو الآخر في نفس الموضوع موضحا صعوبة تطبيق هذه الخطة المدرسية[45].

ودفع هذا الفشل للخطة المدرسية السابقة الذكر، إلى قيام بعض أعضاء المجلس العام لوهران ، لمطالبة مجلس الإتحاد الفرنسي للضغط على الحكومة لكيى تتبنى خطة مدرسية جديدة في الجزائر، بسبب العدد الكبير للتلاميذ غير المتمدرسين وارتفاع عدد السكان. حيث تطرق مفتش أكاديمية وهران في تقرير له، بأن ينبغي توفير المدارس والمعلمين ل15ألف تلميذ جديد ويتطلب من المتربول تدعيم الجزائر ب5 مليار سنويا، من أجل إكمال الخطة المدرسية الجديدة لغاية سنة **1965**[46].

وما نستشفه من ذلك أن الحكومة العامة لا تريد صرف المزيد من الأموال على تعليم المسلمين، لأن اللوبي الاستيطاني المتحكم في المجالس المنتخبة ذوي المصالح الاقتصادية الكبرى، يريد صرف تلك الأموال على مشاريعه الضخمة. وتدخل العديد من أعضاء المجالس[47] في هذا لمجال مطالبين بالإسراع في إنجاز بناء المدارس بمختلف المناطق، ردا على تبريرات ممثلي الحكومة المسؤول على قطاع التعليم؛ الذي تمّ ذكره في العديد من تدخلاته أمام مجلس عمالة وهران في ما يلي[48]:

"تمثلت مجهودات الحكومة في بناء ثانويات، بمستغانم ومعسكر وسيدي بلعباس وتيارت ووهران، وأن الحكومة وفرت 66 مليون فرنك لإصلاح المدارس وتحصلت وهران وحدها على 27 مليون فرنك، أما الحلول المقدمة في مجال البناء من خلال الخطة الثلاثية تم اقتراح:

- 1379 قسم بعمالة الجزائر
- 867 قسم بعمالة وهران لأنها لا تعاني كثيرا في هذا المجال
- 1300قسم بقسنطينة"
- أما بمجلس عمالة الجزائر[49]، فطالب العديد من المتدخلين بضرورة توفير المدارس للأطفال المسلمين حيث تدخل ممثل منطقة القبائل النائب ولد عودية بفتح المدارس أمام البنات.

وما نستخلصه من هذه التدخلات لأعضاء المجالس العامة في مواقفهم من الخطة المدرسية ومشاريع الإصلاح التعليمي، فهي لا ترق لتطلعات جماهير المسلمين التي تبقى تعاني من مشاكل أخرى .

ب - **ا لدعوة إلى المساواة في التعليم بين الأطفال المسلمين والأوروبيين:** تدخل العديد من النواب المسلمين لشرح وجهات نظرهم في مسألة المساواة في التعليم لجميع المواطنين الفرنسيين حسب النائب "بن خلوة" من مجلس وهران[50]، الذي اعتبر أن التمدرس من بين المسائل الهامة في البلاد، لأنه إذا كان الشعب متعلما فهو سيكون مثقفا و أضاف هذا العضو أن الفرق واضح في مجال التمدرس، وقدم مقارنة في مجال بناء الأقسام للنمطين التعليميين **أ** و **ب**، ففي سنة 1944 كان يوجد 1734 قسم للأوروبيين و566 قسم للمسلمين، وفي سنة 1948، كان يوجد2040 قسم للأوروبيين، مقابل1011 قسم للمسلمين، ورغم هذا التحسن إلا أن التباين واضح وبالتالي فالخطة المدرسية قد فشلت في تطبيق المساواة بين الأطفال المسلمين و الأوربيين.

وطالب أعضاء آخرون بتحسين المستوى التعليمي للأطفال المسلمين، وذلك بتحسين نسبة النجاح في الشهادات الابتدائية والبكالوريا، وطالبوا أيضا بضرورة توفير الشروط الضرورية للممتحنيين، حيث طالب أحد الأعضاء الأوروبيين من مجلس وهران السيد "فلنوا" مخاطبا الحاكم العام: "نريد التعليم للجميع دون استثناء ومساواتهم مع أطفال المتربول..."، واستطرد قائلا: "لا أعتقد بأنه توجد دولتين في فرنسا، فرنسا بالقطاع الوهراني وفرنسا المتربولية". [51] وتدخل أيضا الأعضاء المسلمون، أمثال "صالح "وبن علي خالد" في هذا الموضوع، موضحين وجهة نظرهم من المسألة التعليمية وضرورة إتاحة الفرص لجميع تلاميذ سكان الجزائر. وبذلك فأعضاء المجالس العامة، قد ناقشوا موضوع التعليم بشكل مكثف وقد قمنا من جهتنا بمسح عام لجميع المداولات من سنة 1945 إلى 1954 [52].

خلاصة: ونخلص في الأخير بأن أعضاء المجالس العامة في الجزائر قد ناقشوا قضايا التعليم ومشاكله المختلفة خلال مختلف الجلسات والمداولات المبرمجة للمسالة التعليمية، ولاحظنا من خلالها بأنهم قد ركزوا على الحلول الواقعية والقابلة للتنفيذ على أرض الواقع، مثل محاربة الأمية وتشجيع التعليم المهني ومساعدة التعليم الحر للتخفيف من الأعباء المالية لخزانة الجزائر والعمالات.

في حين كان موقف الحكومة العامة في الجزائر بطيئا، ولم تستجيب لتطلعات السكان الجزائريين، الذين باتوا أكثر حرصا على تعليم أبنائهم وإبعادهم عن ظاهرة الأمية، لكن ممثليهم بالمجالس العامة لم يستطيعوا فرض اقتراحاتهم على الهيئات التنفيذية لعمالاتهم، بسبب انشغال ولاة العمالات بمصالح فرنسا الاستعمارية و الخضوع للوبي استعماري، يسيطر عليه مجموعة من السكان الأوربيين، الذين كانوا يطالبون بيد عاملة جزائرية قليلة التكلفة ومستغلة لصالح الاقتصاد الكولونيالي؛ فارضين وجهة نظرهم القائلة بخطورة وجود جزائريين متعلمين و مثقفين.

المختصرات

- C.G depar = Conseil Général du département

- Arch. NAT de France = Archives nationale de France

- CAOM B N°= Centre d'Archive d'outre Mer , Boite Numéro

- A.U.F= Assemblée d'Union Française

الهوامش:

1-GG depar d'Oran Rapport du préfet session extraordinaire 1947, des Rapports sur l'enseignement. CF ,GG d'Alger 1er session, Avril 1951 Rapport du préfet
2-Arch. NAT. de France, B,N° 4 AG/ 284 l'évolution de l'enseignement a partir du 1944 au -1948 3112 .

3 - شارل روبار أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير1954، المجلد الثاني ، دار الأمة، 2005 ، ص ص: 871 - 875. حيث تطرق أجيرون إلى تطور مراحل التعليم في الجزائر مقدما إحصائيات تعبر عن التفاوت بين التمدرس عند التلاميذ المسلمين والأوروبيين.

4 -Document Algérien, Octobre 1945 Décembre 1946
5-Arch. NAT. de France, B,N° 4 AGI/ 284 ,op cit
6-Cf,C.G. depar d'Oran séance 26 décembre 1949 l, débat sur l'enseignement, PP 405-406
7-C.G depart d'Alger, 2em séance Novembre 1950

8 -GG depart d'Oran séance 14 Novembre 1951pp, 500- 522
9- أجيرون ،تاريخ الجزائر المعاصرة ج2 مرجع سابق ص172-174 **قارن**: Oran république 11Avril 1953 26 Mai 1953 تطرقت هذه الجريدة في العديد من أعدادها إلى السياسة التعليمية الفرنسية وحاولت نقل مجريات مداولات المجالس العامة والمناقشات الجارية حول إصلاح التعليم الفرنسي خلال فترة دراستنا للموضوع
10 - شارل روبار أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ج 2 ،مرجع سابق ص871

11-Stora(B) Histoire d'Algérie contemporaine de 1830-1998 , casbah, Alger2004 , P109
2- CAOM boite N°= 81/f1711 fond ministériel la carte scolaire, d'Algérie 1951 **1**
13- CAOM B N°= 81f/1712 l'équipement scolaire de travaux de la commission d'étude sur l'Algérie , **1 4**- GG Alger 60 1er séance 5 Novembre 1951
15- CAOM, B, N°81f/1711Carte Scolaire , Assemblée Algérienne le 27/03/1954
16-Ibid
17- ibid
18-A.U.F N°215, Année 1952
حيث تكونت لجنة مشكلة من أعضاء المجالس المندوبين لدى مجلس الإتحاد الفرنسي، وهم بلقايد وبلعابد وشكال ولقاني

19- CF , dépêche quotidienne d'Alger, 4 Mars 1952 et république Algérienne 5juin 1953 République Algérienne le 30/101952
20: **علب أرشيفية حول هذا الموضوع ،منها**-CAOM, B, N°81F/1712 Op cit, et B, N° 81F/1711 op cit
21- CAOM B,N°81F/1711, 02 notes concernant le problème de l'enseignement publique en Algérie présenté par le comite de scolarisation et de lutte contre l'Analphabétisme, Alger entre 1945 et 1950 **22-C.**G dep Alger d'Octobre 1948 p43, et le 13 Octobre 1948 PP 225-228
23 -C.G.depar Oran 4 Novembre 1947, P51

24- GG depar Oran ,séance ,26 octobre 1949 PP366-367
25-GG dep Alger ,session octobre 1947 3eme Partie ,p295 **2** **6**- GG dep de Constantine octobre 1947 PP 193-197
27- GG dep Alger octobre 1947 PP 235-296, CF, séance du 19 Octobre 1948, PP, 225- 227
28-CAOM, B,N° 5I/167, Rapport du préfet au Ministre de l'Education nationale, et C.G. depar d'Oran session octobre 1949, d'après L'Echo D'Oran le 27/10/1949

29- C.Gdepar d'Oran, session ,ctobre1950, pp 93 -99 **30**- Ibid
31-CAOM, B,N°81F/1667, service des statistiques générales et étude de démographie quantitative, par , Breil(J), rapporteur
32-CAOM,B ,N°CAB/66, l'Algérie du demi siècle , vue par les Autorités locales
33 - ركزت إحدى التقارير الموجودة في هذه العلبة على أوضاع التعليم العمومي والمهني للأهالي المسلمين حيث وضحت أن عدد الأطفال المتمدرسين ارتفع من 241 ألف تلميذ سنة 1945 إلى 390 ألف تلميذ سنة 1951 أما التعليم المهني فقد ارتفع عددهم إلى 900 تلميذ سنة 1945 وإلى 2216 تلميذ في 1جانفي 1951 أما المهني فقد ارتفع من 2035 إلى 5915 تلميذ في نفس الفترة ، **المصدر نفسه**.

34-Oran(L) républicain le 21/05/1953
35- CAOM, B,N° 81F/1711, Carte Scolaire, op cit
36-Ibid
37- C.Gdepar d'Oran, séance 16/10/1952 ,p120
38 -G.G. depar de Constantine séance 16 octobre 1953 Rapport du première commission MR :Barakror, PP 483-501
39 -G.G. depar d' Alger séance 10 mai 1954 dosser N°= 37/121 PP 360-367
40-République Algérienne 05/06/ 1953
41- C.G.depar. d'Oran 30 Octobre 1953 Rapport du président de la comité de la civilisation N° 15 CF, C.G. dep d'Alger Rapport du préfet, 1954 éducation Nationale, P527

42-Kateb(k) : « la séparation scolaire dans l'Algérie Coloniale »,In Revue Inssaniate N° 25 -26 , décembre 2004, pp 65 -100 (Crasc – Oran)
43- C.G.depar de Constantine , TII, séance 04/045/1951, p 803 **44** -C.G.depar. d'Oran, Séance 25/10/52, p 131
45- Ibid, p 773
46-C.G.depart d'Oran 1954, séance du 16 octobre 1952-P131 **47** - CG depar de Constantine - séance , novembre 1947, p 214 **48** - C.G.depart d'Oran ,séance 26/10/1949, p 391
49 - GG depar d'Alger 25 Avril 1951 P199 CF C.G .d'Oran 21 octobre 1953, débat sur l'enseignement
50-C.G.depar d'Oran , 25 octobre 1949 PP 334-435
51- C.G .dep d'oran 10 octobre 1949 PP 83-91 CF , séance,25/10/1949, pp 334 – 345
52-Arch. Nat.de France, boite N° AG/532 politique des gouverneurs Généraux, étude sur les Musulmans Algériens et l'enseignement présenté par « Dabache djamila »